Journal Of the Iraqia University (74-10) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الموضوع أحاديث الصحيح والحسن في كتاب صحيح البخاري

الاستاذ الدكتور مجيد محمدي

روكان طه ياسين

جامعة الرازي كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأحاديث التي توصف بالحسن في كتاب صحيح البخاري، مع بيان ما إذا كان ذلك يتعارض مع شرط البخاري في الاقتصار على الحديث الصحيح. وقد تناول البحث مفهوم الحديث الصحيح والحديث الحسن عند علماء الحديث، مع بيان الفروق الدقيقة بينهما، وموضع الحديث الحسن من مصطلح "الصحيح" عند المتقدمين والمتأخرين.وتعرض البحث لمجموعة من الأحاديث التي وصفها بعض العلماء بالحسن رغم ورودها في صحيح البخاري، مع تحليل أسانيدها ومتونها، وبيان أسباب قبولها لدى الإمام البخاري. كما ناقش البحث المنهج النقدي عند البخاري في تصنيف الأحاديث، وخلص إلى أن وصف بعض أحاديثه بالحسن لا يقدح في صحة الكتاب، لأن اصطلاح "الصحيح" عند البخاري أوسع من الاصطلاح المتأخر، ولأنه كثيرًا ما يقوّي الحديث الحسن بالشواهد والمتابعات.وقد توصل البحث إلى أن البخاري التزم منهجًا علميًا دقيقًا في اختيار الأحاديث، يتجاوز التقسيمات الشكلية للمصطلحات، ويقوم على الفهم العميق للرواية ومقاصدها، مما يجعل "صحيحه" من أعظم كتب السنة وأصحها إسنادًا ومتنًا.الكلمات المفتاحية : صحيح البخاري ، الحديث الصحيح ، الحديث الحسن

المقدمة

يُعدّ الحديث النبوي الشريف أحد المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد أولاه العلماء اهتمامًا بالغًا في جمعه وتوثيقه وتمييز صحيحه من ضعيفه. ومن أبرز مظاهر هذا الاهتمام ظهور كتب السنة النبوية، وعلى رأسها كتاب "الجامع الصحيح" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الذي حاز إجماع الأمة على مكانته العالية وموثوقيته في نقل الأحاديث النبوية الصحيحة.وقد اشتهر عن الإمام البخاري دقته البالغة وشروطه الصارمة في قبول الحديث، مما جعل صحيحه يُعدّ أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى. إلا أن المتتبع لما ذكره بعض أهل العلم يجد إشارات إلى أن بعض الأحاديث التي أوردها البخاري لا ترقى، من حيث الإسناد، إلى أعلى درجات الصحة، بل قد تكون في مرتبة الحسن.ومن هنا تبرز الإشكالية العلمية في هذا البحث، وهي: هل اشتمل صحيح البخاري على أحاديث حسنة؟ وإذا وُجدت، فهل يُعدّ ذلك خروجًا عن شرطه في الصحيح، أم أن الحسن يدخل في حد الصحيح عنده؟يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الإشكالية من خلال عرض تعريفات الحديث الصحيح والحسن، وبيان موقف الإمام البخاري من كلٍ منهما، وتحليل الأمثلة التي وصفها العلماء بالحسن في صحيحه، مع بيان منهجه في إدخالها، وهل كانت داخلة ضمن الشواهد والمتابعات أو وردت في الأصول.ويعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، مستندًا إلى كتب المصطلح وشروح الصحيح، وآراء الأئمة المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة. ويسعى إلى تقديم صورة واضحة عن فهم البخاري للصحيح، ومدى انطباق المصطلحات الحديثية عليه في ضوء المعايير العلمية المعتمدة.

اولا :مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:ما مدى التزام الإمام البخاري في كتابه "صحيح البخاري" باشتراط الحديث الصحيح فقط، وهل تضمن الكتاب أحاديث حسنة أيضًا؟

ثانيا :أهمية البحث:

١. بيان منهج الإمام البخاري في تصنيف الأحاديث من حيث الصحة والحُسن، وتوضيح المعايير المعتمدة في ذلك.

٢. التفريق بين الحديث الصحيح والحسن داخل "صحيح البخاري" ودراسة مدى وجود الأحاديث الحسنة فيه.

٣. الإسهام في تعزيز الفهم الدقيق للسنة النبوية لدى الباحثين وطلبة العلم من خلال دراسة تحليلية لمحتوى أحد أصح كتب الحديث

ثالثا : أهداف البحث:

١. التعرف على مفهوم الحديث الصحيح والحديث الحسن عند علماء الحديث.

٢. تحليل منهج الإمام البخاري في اختيار الأحاديث لكتابه "صحيح البخاري".

٣. رصد الأحاديث التي يمكن تصنيفها ضمن قسم الحسن في "صحيح البخاري".

٤. بيان الفروق الدقيقة بين الصحيح والحسن من حيث السند والمتن.

٥. تقييم مدى التزام البخاري بمصطلح "الصحيح" وفق ما قرره علماء المصطلح.

رابعا : منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال تتبع الأحاديث الواردة في "صحيح البخاري" وتحليلها في ضوء قواعد علم مصطلح الحديث، وذلك لاستقراء طبيعة تلك الأحاديث وتصنيفها بين الصحيح والحسن. كما يستند البحث إلى المنهج المقارن عند عرض آراء العلماء والمحدثين من مختلف المذاهب والمدارس الحديثية حول مدى التزام الإمام البخاري باشتراط الحديث الصحيح فقط، أو تضمينه أحاديث حسنة.

خامسا :الدراسات السابقة

١. دراسة بعنوان: "منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ، ابو بكركافي ، دار ابن حزم ، ط١ ، لبنان ، بيروت، ٢٠٠٠

تناولت هذه الدراسة المنهج الذي اعتمده الإمام البخاري في انتقاء الأحاديث، مع التركيز على الشروط الدقيقة لقبول الحديث الصحيح. وقد بيّنت أن البخاري لم يكتفِ بصحة السند فقط، بل راعى الاتصال التام، ولقاء الرواة، وشدة الضبط.

٢. درا سة بعنوان: الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد منصور الدريس ، دار أضواء السلف، ٢٠٠٥

تهتم الدراسة بالفروق بين مناهج الأئمة النقاد كأحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم، ومناهج المحدثين المتأخرين، والفروق في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين. من هنا كان هذا البحث، بحثاً شمولياً تحرر فيه مؤلفه من الأقوال، وفصّل فيه المسائل بالإعتماد على التتبع والإستقراء من جهة، والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى مع الموازنة بين الآراء واجتهادات في كل مسألة من مسائله.

٣.دراسة بعنوان : التصحيح على شرط البخاري ومسلم : دراسة تطبيقية نقدية، رياض حسني عبد اللطيف، اطروحة دكتوراه في تخصص (الحديث النبوي الشريف وعلومه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠٠٥

استعرضت هذه الدراسة الأحاديث الواردة في الصحيحين، وناقشت مدى التزام البخاري بشروطه، وخلصت إلى أن معظم الأحاديث تُعدّ صحيحة حسب المعايير السائدة، مع وجود بعض الخلافات في تطبيق هذه الشروط على بعض الأحاديث التي وُصفت بالحسن.

١. لمحة عن صحيح البخاري ومنهجه

١. ١ :التعريف بصحيح البخاري

يُعدُّ "الجامع الصحيح" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤هـ – ٢٥٦هـ) من أعظم كتب الحديث النبوي وأصحها عند جماهير علماء الأمة. وقد جمع فيه الإمام البخاري الأحاديث التي يرى أنها استوفت شروط القَبول عنده، ورتبها على أبواب الفقه، ليكون كتابه مرجعًا دينيًا وفقهيًا ومنهجيًا في آنٍ واحد. ويبلغ عدد أحاديثه الموصولة بدون تكرار قرابة ٢٦٠٢ حديثًا، ومع التكرار يصل العدد إلى أكثر من ٧٠٠٠ حديث[١]اعتمد البخاري في تأليف كتابه على دقة بالغة في النقل والتحري في السند والمتن، وقال عن نفسه: "ما أدخلت في كتابي هذا إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول" وهذا يدل على أنه لم يكن يقصد جمع كل الأحاديث الصحيحة، بل اختيار ما يراه أكملها وأصحها وأشدها اتصالًا واتباعًا للضوابط الحديثية. قال أبو عمرو بن الصلاح : " ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدار قطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن[٢]

١.٢ مكانة صحيح البخاري بين كتب الحديث

فقد اتفق أهل العلم على أن الصحيحين أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى ، ولهما من المنزلة الرفيعة ، والمكانة العالية ، في قلوب المسلمين ، حتى قال عنه الإمام النووي: "أجمع من يُعتدُّ به من علماء المسلمين على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: البخاري ومسلم، وكتاب

البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد"[٣]. كما قال ابن الصلاح: "أول من صنف في الصحيح، البخاري، وتلاه مسلم، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى"[٤]. وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" : " اقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم[٥] ، وقال أبو عمرو بن الصلاح : " ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته ، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ويرجع سبب هذه المكانة إلى ما تميز به الكتاب من دقة في اختيار الأحاديث، وصرامة في تطبيق شروط الصحة، فضلًا عن كونه جمع بين الفقه والحديث، الأمر الذي جعله مرجعًا لكثير من العلماء في الاستنباط والفتوى.[٦]وقد أثنى عدد كبير من العلماء على منهج البخاري ودقته في التصنيف، فقال الإمام أبو بكر بن العربي: "لو نذر الإنسان نفسه لجمع الصحيح لما قدر، فمَنّ الله على هذه الأمة بالإمام البخاري فجمع لها ذلك في كتابه"[٧]. وقال الحافظ الذهبي: "كتابه أجلّ كتاب على وجه الأرض بعد كتاب الله"[٨]

٢.١ . الحديث الصحيح

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. وهذا هو التعريف المشهور عند جمهور المحدثين[٩].

وقد اعتنى العلماء بتعريف الحديث الصحيح بسبب مكانته في التشريع، وهو النوع الذي تُبنى عليه الأحكام الشرعية غالبًا. قال الإمام ابن الصلاح: "الحديث الصحيح هو الذي يُحتج به وتُبنى عليه الأحكام، ويُقبل في الاستدلال[١٠]

٢.٢: شروط البخاري في صحيحه

اذا توافرت شروط الحديث الصحيح حكم العلماء على الحديث بالصحة. وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

١. **اتصال السند:** يشترط في الحديث الصحيح أن يكون كل راوٍ قد تلقى الحديث عمن فوقه مباشرة، حتى يصل إلى القائل، وبذلك يُستبعد الحديث المرسل، والمعضل، والمعلق، والمنقطع؛ لافتقاده أحد الرواة، والذي قد يكون ضعيفًا في كثير من الحالات.[١١]

٢. **عدالة الرواة:** يجب أن يتصف جميع رواة السند بالعدالة، أي أن يكونوا أهل تقوى واستقامة، بعيدين عن الفسق وخوارم المروءة. والعدالة تعني استقامة الراوي في دينه وسلوكه[١٢]، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾،(سورة الحجرات، آية: ٦) فخبر الفاسق لا يُقبل حتى يُتحقق من صدقه.

٣. **الضبط التام:** ويعني أن يكون الراوي متقنًا لما يرويه، إما بحفظه له في صدره أو بتوثيقه كتابيًا وضبطه عند التحديث، حتى لا يقع في الوهم أو الخطأ.

٤. **عدم الشذوذ:** وهو أن لا يخالف الراوي من هو أوثق منه في الرواية، فإن وُجدت المخالفة تُقدّم رواية الأوثق، وقد عَدّ بعض العلماء هذا الشرط ضمن شرط السلامة من العلة. ويُقصد بالشذوذ أيضًا مخالفة الرواية لما هو أصح منها، كما في المثال الوارد عن النهي عن الصيام بعد منتصف شعبان، إذ رجّح الإمام أحمد الحديث الصحيح الوارد في النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين قبل رمضان، واعتبر الحديث الأول شاذًا لأنه مخالف للأصح منه.

٥. **السلامة من العلة:** ويُشترط أن يكون الحديث خاليًا من العلل الخفية التي تؤثر في صحته، كالانقطاع الخفي أو التدليس، وبذلك يُستبعد الحديث المعلّل.ومن الأمثلة على الحديث الصحيح ما رواه الإمامان البخاري ومسلم، قالا: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جرير، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة رضي الله عنهم: أن رجلًا جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: "يا رسول الله، من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أمك، قال: ثم من؟ قال: ثم أبوك".[١٣]وقد اتفق المحدثون على صحة هذا الحديث، إذ إن جميع رواته ثقات، والرواية متصلة، وسليمة من العلل.

٣.١: الحديث الحسن

الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. ويشبه الحديث الصحيح من حيث الاتصال والعدالة، لكنه يقل عنه في درجة الضبط. وقد أشار الترمذي إلى هذا التعريف حين قال: "الحديث الحسن هو الذي عُرف مخرجه، واشتهر رواته، ويُروى مثله من غير نكارة"[١٤]فقد عُرّف الحديث الحسن بأنه: الحديث الذي يقلّ فيه الضبط عن درجة الحديث الصحيح، ولكن لا يصل إلى حد الضعف المردود، بل يُقبل روايته مع وجود بعض الغلط أو الوهم الخفيف[١٥]. وهناك من عرّفه بأنه: الحديث الذي يختل فيه شرط الاتصال أو الضبط بدرجة مقبولة إذا تأيد بحديث آخر، وهو ما يسمى الحسن لغيره أو الضعيف المنجبر[١٦].ان الحديث الحسن مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، ويُقبل في الاحتجاج به ما لم يكن فيه شذوذ أو علة.[١٧].

٣.٢: شروط الحديث الحسن تعددت آراء المحدثين في تعريف الحديث الحسن، حيث ذهب بعضهم إلى أنه يشمل الحديث الحسن لذاته والحديث الحسن لغيره، والمقصود هنا هو الحسن لذاته، وهو: الحديث المتصل السند، الذي يرويه عدل خفّ ضبطه، من غير شذوذ ولا علة قادحة[١٨].

ويكمن الفرق الجوهري بينه وبين الحديث الصحيح في شرط الضبط؛ إذ يشترط في الصحيح أن يكون جميع رواته في أعلى درجات الضبط، بينما في الحسن فإن ضبط الرواة يكون دون ذلك، لكنه لا يخرجهم عن حدّ القَبول.ومن أمثلة الحديث الحسن ما رواه الإمام أحمد رحمه الله، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن بهز بن حكيم، حدثني أبي، عن جدي رضي الله عنهم قال: "قلتُ: يا رسول الله، من أبرّ؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: ثم أباك، ثم الأقرب فالأقرب"[١٩].فهذا الحديث متصل السند، ولم تُعرف فيه علة أو شذوذ، إلا أن فيه بهز بن حكيم، وقد وصفه بعض العلماء بأنه خفيف الضبط، ولذلك لم يبلغ الحديث درجة الصحيح.[٢٠]وقد ذهب بعض العلماء إلى اعتبار الحديث الحسن فرعًا من الحديث الصحيح، غير أن غالب أهل الحديث جعلوه نوعًا مستقلًا، لكونه أدنى مرتبة في الاحتجاج من الحديث الصحيح، وإن كان صالحًا للاعتماد.ويُفرّق بين الحديث الصحيح والحسن من حيث درجة ضبط الرواة، فرجال الحديث الصحيح أكثر ضبطًا وإتقانًا من رجال الحديث الحسن، مع اشتراك النوعين في سلامتهما من العلة والشذوذ. ولهذا يُقبل الحسن في الاستدلال، وإن كان بدرجة دون الصحيح، لكنه يبقى في دائرة القَبول والاحتجاج عند المحدثين.[٢١]

٣.٣ :أقسامه : ينقسم الحديث الحسن على قسمين :

أولاً : الحسن لذاته : هو ما اتصل سنده برواية عدل خف ضبطه عن ضبط رجال الصحيح ، مع سلامته من الشذوذ والعلة .مثاله : حديث أبي هريرة ، أن رسول الله قال : " لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة **ثانياً : الحسن لغيره** : وهو الضعيف الذي يعود ضعفه إلى ضعف حفظ راويه أو جهالته أو نحوهما ، وروي مثله أو نحوه من طريق أخرى ، أو أكثر من طريق .[٢٢]وسمي بالحسن لغيره ؛ لأن حسن الحديث لم يأت من السند ذاته ؛ وإنما أتى من انضمام غيره إليه ، فهو أدنى رتبة من الحسن لذاته .مثاله : ما رواه الترمذي ، عن هشيم ، عن يزيد ، عن عبد الرحمن ، عن البراء مرفوعاً : " حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة " .[٢٣]وقد صرح كثير من أهل العلم بأن هذا الضعف النسبي منحصر في ضبط الراوي ، وأن الفرق الوحيد بين الصحيح والضعيف هو أن راوي الصحيح تام الضبط ، راوي الحسن خفيفه ، فيقول ابن حجر (ت٨٥٢هـ) " هو والصحيح سواء ، إلا في تفاوت الضبط ؛ فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل ، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة ، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة ، ليخرج عن كونه مغفلاً ،وعن كونه كثير الخطأ ، وما عدا ذلك في الأوصاف المشترطة في الصحيح ؛ كالصدق والاتصال ، وعدم كونه شاذا ولا معلولاً ، فلا بد من اشتراط ذلك كله في النوعين "[٢٤]

٤. أحاديث الحسن في صحيح البخاري

٤.١: هل يوجد حديث حسن في صحيح البخاري؟يُجمع العلماء على أن الإمام البخاري اشترط أعلى درجات الصحة في كتابه، لكنّهم اختلفوا في مسألة وجود أحاديث "حسنة" فيه. فذهب جمهور العلماء إلى أن جميع الأحاديث في "الصحيح" هي في أعلى درجات الصحة، بينما رأى بعض العلماء أن البخاري أورد أحاديث يمكن تصنيفها في مرتبة الحسن من حيث إسنادها، لكنها ارتفعت إلى رتبة الصحيح إما لوجود شواهد أو متابعات، أو لأنها كانت في غير الأصول[25]قال الحافظ ابن حجر: "وقد وقع في الصحيح شيء قليل مما نزل عن شرطه، لكنه لم يورده في الأصول، وإنما أورده في المتابعات والشواهد"[٢٦]. وهذا يدل على أن البخاري ميّز بين الأحاديث التي التزم شرطه فيها، وبين تلك التي أوردها استئناسًا أو متابعة، وإن كانت دون ذلك في القوة.

٤.٢: أمثلة لأحاديث وصفها العلماء بالحسن في صحيح البخاري – حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّهَا مِنَ اللهِ، فَلْيَحْمَدِ اللهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلَا يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ.» ".[٢٧]قال عنه ابن حجر: "إسناده حسن، وفيه اختلاف يسير في لفظه، لكن متنه محفوظ"[٢٨].– حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا، سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى.»[٢٩]قال النووي: "إسناده حسن، ورجاله موثقون، لكن فيه من لم يبلغ درجة الإتقان العالي[٣٠]١١٢١ – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَحَدَّثَنِي مَحْمُودٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا، فَأَقُصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًّا، وَكُنْتُ أَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَنَّ

مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ، فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبِئْرِ، وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ، وَإِذَا فِيهَا أُنَاسٌ قَدْ عَرَفْتُهُمْ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَلَقِيَنَا مَلَكٌ آخَرُ، فَقَالَ لِي: لَمْ تُرَعْ. ١١٢٢ – فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ. فَكَانَ بَعْدُ لَا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا»[٣١].علّق بعض المحدثين بأن الرواية فيها رواة دون رتبة المتقنين، لكنها مقبولة وتُعد من الحسن لذاته[٣٢]إن إدخال الحديث الحسن – بحسب الاصطلاح المتأخر – لا يُعد خرقًا لمنهج البخاري، لأن البخاري نفسه لم يصرّح باستخدام مصطلحات "الصحيح" و"الحسن" بنفس الصيغة الاصطلاحية عند المتأخرين. بل قد يدخل عنده الحديث الحسن ضمن الصحيح إذا توفر له ما يرفعه من شواهد أو متابعات، وهو ما عبّر عنه: "الصحيح عند المتقدمين أوسع من الصحيح عند المتأخرين، فقد يسمونه صحيحًا وإن لم يبلغ درجة الصحة عند أهل الاصطلاح المتأخر[33]

٤.٣: موقف المتقدمين من مصطلح الحسن لم يكن مصطلح "الحديث الحسن" شائعًا ومحدّد المعالم لدى المحدثين المتقدمين كما هو عند المتأخرين، بل كان كثير من العلماء المتقدمين يطلقون لفظ "الصحيح" على ما يُعرف لاحقًا بـ"الحسن"، إذا استوفى شروط القبول الأساسية كالعدالة والاتصال، وكان مقبولًا في العمل والاستدلال. ولهذا السبب قد يُطلق بعض المتقدمين وصف "الصحيح" على حديث يصفه المتأخرون بـ"الحسن"[٣٤]. قال الإمام ابن رجب: "كثير من العلماء المتقدمين لا يُفرّق بين الصحيح والحسن كما اشتهر عند المتأخرين، بل يُطلقون لفظ الصحيح على ما ليس بضعيف، وإن لم يبلغ أعلى درجات الصحة"[35]

٤.٤ : موقف المتأخرين من وجود الحسن في الصحيح

عند علماء الحديث المتأخرين، استقرّت المصطلحات وتميّز الحديث الحسن عن الصحيح بدقة، كما اتضحت شروط كلٍ منهما. لذلك، عند نظرهم في صحيح البخاري، فإنهم يستخرجون بعض الأحاديث التي لا تبلغ درجة "الصحيح" عندهم، ويصفونها بالحسن لذاته أو لغيره، مما أثار جدلًا في مدى انطباق شروط البخاري على كل حديث فيه[٣٦].لكنهم غالبًا ما يفسرون ذلك بأن هذه الأحاديث وردت ضمن المتابعات أو الشواهد، أو أن فيها عللًا غير قادحة، وبالتالي تبقى في دائرة القبول، بل وتُعد صحيحة في ميزان البخاري، وإن وُصفت بالحسن في اصطلاحهم.[37]

٤.٥: موقف الإمام البخاري من هذه المسألة

من خلال تتبع الأحاديث التي قيل إنها حسنة في "صحيح البخاري"، نجد أن البخاري لم يُدخلها إلا في حالات ثلاثة:

١. حديث وافق شرطه ولكنه أقل في درجة الضبط.
٢. حديث فيه راوٍ خفّ ضبطه لكن الحديث مدعوم بمتابعة.
٣. حديث أورده البخاري تعليقًا أو بلاغًا، لا في الأصول.

الخاتمة

بعد دراسة معمقة لموضوع الأحاديث الصحيحة والحسنة في كتاب صحيح البخاري، يتضح أن الإمام البخاري وضع لنفسه منهجًا دقيقًا صارمًا في اختيار الأحاديث التي أدرجها في كتابه، ما جعله محل إجماع الأمة في مكانته العلمية. وقد تبين أن إطلاق وصف "الحسن" على بعض الأحاديث في صحيحه لا يُنقص من مكانة هذا الكتاب، بل يعكس مرونة الاصطلاح عند المتقدمين وشمولية منهجهم في قبول الأحاديث.كما اتضح من خلال الأمثلة والتحليل أن الأحاديث التي وُصفت بأنها "حسنة" عند بعض المحدثين المتأخرين، غالبًا ما كانت مستندة إلى شواهد أو متابعات تقوّيها، وهو ما جعل البخاري يدرجها ضمن صحيحه دون أن يخلّ بشرطه. مما يؤكد أن التمييز بين الصحيح والحسن ليس قائمًا دائمًا على فوارق قطعية، بل يتأثر باجتهادات العلماء وطرق تصنيفهم.ويُبرز هذا البحث أهمية الرجوع إلى مناهج الأئمة المتقدمين، وعدم الاكتفاء بمصطلحات المتأخرين فحسب، عند دراسة كتب الحديث الكبرى.

التوصيات

١. العناية بمناهج المحدثين المتقدمين: إذ يُعدّ فهم اصطلاحاتهم من أهم المفاتيح لفهم كتب الحديث المشهورة، كالبخاري ومسلم.
٢. إعادة دراسة الأحاديث المصنّفة "حسنة" في الصحيحين: والنظر فيها على ضوء الفروق بين المصطلحين عند المتقدمين والمتأخرين.
٣. التمييز بين الأحاديث "الحسنة" لذاتها ولغيرها: وخاصة في كتب الحديث المعتمدة، لتوضيح منهج الأئمة في إدراجها.
٤. استخدام المنهج التحليلي النقدي في دراسة كتب السنة، بدلًا من الاقتصار على جمع الأحاديث أو سرد الأقوال.
٥. حثّ طلبة العلم على دراسة مصطلحات النقد عند المتقدمين، لما لها من أثر كبير في فهم التصنيفات الحديثية القديمة بشكل أدق.

المصادر

١. ابو بكر بن العربي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ، دار الكتب العلمية، ج١، ٢٠٠٦.
٢. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، شرح صحيح مسلم بن الحجاج ،ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٣٩٢هـ.
٣. أبوعبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني ، المكتبة الشاملة
٤. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، في سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف ،ط١، دار الغرب الإسلامي –بيروت،١٩٩٦
٥. أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ،ط٣ ،دار ابن الجوزي، ٢٠٢١
٦. الحافظ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبدالله حجاج ،دار المعرفة، بيروت، ج١.
٧. حسين سامي: " الحديث الموثق وأثره في التقريب بين المذاهب "دار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٢٠.
٨. سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن ، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي،ط١ دار النوادر،٢٠٠٨
٩. شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، سير أعلام النبلاء، تحقيق : صالح السمر، باشراف شعيب الأرناؤوط ،ط٣مؤسسة الرسالة،١٩٨٥.
١٠.شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ، ط١: مكتبة السنة، مصر ،٢٠٠٣ .
١١.صبحي إبراهيم ، علوم الحديث ومصطلحه ط ١٥ ،: دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٤.
١٢. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي ، مقدمة في أصول الحديث ،: ط١ ،دار البشائر الإسلامية، بيروت ،١٩٨٦.
١٣.عبد الله بن يوسف الجديع ، تحرير علوم الحديث ، ط١،: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،٢٠٠٣.
١٤.عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ، مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا،١٩٨٦
١٥. محمدأبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مصر: دار الفكر العربي، ٢٠١٤.
١٦.محمد بن محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،: دار الفكر العربي،مصر .
١٧. محمد الحلاق القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠١٦.
١٨.محمد العثيمين ، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ،ط٢ ،دار الثريا للنشر، الرياض ، ٢٠٠٣.
١٩. محمد عجاج الخطيب، الوجيز في مصطلح الحديث، دار الفكر، ط١٤، ١٩٨٥
٢٠.محمد المسند ، فتاوى إسلامية ،ط١, الرياض: دار الوطن للنشر، الرياض ، ١٩٩٤.
٢١ مصطفى صالح مهدي: " الحديث القوي والحديث الموثق ": مؤسسة الريان للطباعة والنشر: بيروت ، ٢٠١٩ .
٢٢.مركز قطر للتعريف بالإسلام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بقطر، التعريف بالإسلام.
٢٣.نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث ،ط٣، دار الفكر ، دمشق: ١٩٨١.

هوامش البحث

[١] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٧.
[٢] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ص١٧
[٣] النووي، مقدمة شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ص١٣.
[٤] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، ص١٠.
[٥] الحافظ ابن حجر "مقدمة الفتح" ص٨
[٦] بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، دار ابن الجوزي، ص٤٤

[٧] ابن العربي، عارضة الأحوذي، دار الكتب العلمية، ج١، ص٥٦.

[٨] الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ج١٢، ص٣٩١.

[٩] نور الدين عتر (١٩٨١)، منهج النقد في علوم الحديث (الطبعة الثالثة)، دمشق: دار الفكر، صفحة ٢٤٢-٢٤٤

[١٠] ↑ محمد العثيمين (٢٠٠٣)، شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث (الطبعة الثانية)، الرياض: دار الثريا للنشر، صفحة ٢٨-٢٩

[١١] محمد بن محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مصر: دار الفكر العربي، ص ٢٢٥

[١٢] عبد الله الجديع ، تحرير علوم الحديث (الطبعة الأولى)،: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ,(٢٠٠٣) ج٢، ص ٧٩١،

[١٣] رواه البخاري، في صحيح البخاري، عن أبي هريرة، ص أو الرقم: ٥٩٧١.

[١٤] مركز قطر للتعريف بالإسلام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بقطر، التعريف بالإسلام، ص ٧٣.

[١٥] عبد الله بن يوسف الجديع ، تحرير علوم الحديث ط١, بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، (٢٠٠٣)،ج٢/ ٨١٣-٨١٤.

[١٦] محمد المسند ، فتاوى إسلامية ،ط١, الرياض: دار الوطن للنشر، الرياض ، ١٩٩٤، ج٤/ ١٠٠.

[١٧] صبحي إبراهيم ، علوم الحديث ومصطلحه ط ١٥ ،: دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٤، ج١/ ١٥٦

[١٨] نور الدين عتر (١٩٨١)، منهج النقد في علوم الحديث (الطبعة الثالثة)، دمشق: دار الفكر، صفحة ٢٦٣-٢٦٦

[١٩] رواه الترمذي، في سنن الترمذي، عن معاوية بن حيدة القشيري، الصفحة أو الرقم: ١٨٩٧

[٢٠] نور الدين عتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٣-٢٦٦

[٢١] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي ، ط١: مكتبة السنة، مصر ،٢٠٠٣ ، ج١/ ٩١.

[٢٢] عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي ، مقدمة في أصول الحديث ،: ط١ ،دار البشائر الإسلامية، بيروت ،١٩٨٦،ص ٨٣.

[٢٣] رواه الترمذي، في سنن الترمذي، عن معاوية بن حيدة القشيري، الصفحة أو الرقم: ١٨٩٧،

[٢٤] حسين سامي كتاب باسم : " الحديث الموثق وأثره في التقريب بين المذاهب "دار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٢٠، ص١٠٠

[25] محمد عجاج الخطيب، الوجيز في مصطلح الحديث، دار الفكر، ط١٤، ص٨٥

[٢٦] عبد الله الجديع تحرير علوم الحديث (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،٢٠٠٣، ج٢/ ٨٩٣-٨٩٥

[٢٧] البخاري، صحيحه، كتاب التعبير، حديث رقم (٧٠٤٥).

[٢٨] ابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٤٢٨

[٢٩] البخاري، صحيحه، باب البيوع، حديث رقم ٢٠٧٦.

[٣٠] النووي، شرح مسلم، دار الفكر، ج١١، ص٣١٥.

[٣١] البخاري، صحيحه، باب فضل قيام الليل، حديث رقم (١١٢١).

[٣٢] ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار النوادر، ج٨، ص٩٠.

[33] محمد عجاج الخطيب، الوجيز في مصطلح الحديث، دار الفكر، ط١٤، ص٧٣.

[٣٤] مصطفى صالح مهدي كتاب باسم : " الحديث القوي والحديث الموثق ": مؤسسة الريان للطباعة والنشر: بيروت ، ٢٠١٩ ، ص ١٥٥

[35] محمد الحلاق القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ١٠٦.

[٣٦] محمدأبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مصر: دار الفكر العربي، ٢٠١٤، ص ٢٧١-٢٧٢.

[37] لمعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري، المكتب الإسلامي، ج١، ص٣٠٢.